

22  
مليون

حياة تم إنقاذها



11  
مليون

شخص يتعاطون علاجًا مضادًا  
لفيروس نقص المناعة البشرية



17.4  
مليون

شخص تم علاجهم من مرض السل



795  
مليون

شبكة بعوض وزعتها برامج لمكافحة  
الملاريا

عام ٢٠٠٢، بدأ وكان من غير الممكن مواجهة أمراض الإيدز والسل والملاريا. ففي العديد من الدول، دمر الإيدز جيلاً بأكمله، تاركاً وراءه عدداً لا يحصى من الأيتام والمجموعات المشتتة. في حين قتلت الملاريا أطفالاً وسيدات حوامل كانوا لا يستطيعون حماية أنفسهم من البعوض أو الوصول إلى أدوية تنقذ حياتهم. ولا يزال السل بلاء الفقراء منذ الألفية الماضية.

وقرر العالم المقاومة. فكان الصندوق العالمي الذي مثل شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد المتأثرين بالأمراض، حيث جمع موارد العالم كلها لاستثمارها بشكل إستراتيجي في برامج للقضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا. وقد أثبت نجاحه.

يقدم هذا التقرير ملخصاً للتأثير والنتائج المحققين بحلول نهاية العام ٢٠١٦ من خلال البرامج التي يدعمها الصندوق العالمي، حيث يُظهر التقدم الجمعي منذ عام ٢٠٠٢. وقد كان هذا نتيجة جهود متضافرة جمعت الإسهامات القوية التي قدمتها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأشخاص المتأثرون بفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا. وفيما يلي ملخص جمعي:

- ٢٢ مليون حياة تم إنقاذها
- انخفاض بمقدار الثلث في عدد الوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا منذ عام ٢٠٠٢، في الدول التي يستثمر فيها الصندوق العالمي
- ١١ مليون شخص يتناولون علاج مضاد الفيروسات القهقرية لإصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية – أي إجمالي أكثر من نصف العالم
- ١٧,٤ مليون شخص تلقوا علاج السل
- ٧٩٥ مليون شبكة بعوض تم توزيعها من خلال برامج مكافحة الملاريا

يتم تخصيص أكثر من ثلث استثمارات الصندوق العالمي لبناء أنظمة مقاومة ومستدامة للصحة، والتي تلعب دوراً هاماً في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، لتحسن بذلك جودة الرعاية الصحية الكلية، وتمكّن الدول من الاستجابة للتهديدات المستجدة على الصحة.

يدعم الصندوق العالمي الدول في توسعة البرامج التي تزيل عوائق حقوق الإنسان والجنس فيما يتعلق بالرعاية الصحية، حتى يتمكن الجميع من الوصول إلى الخدمات الصحية التي يحتاجونها. ولتناول مشاكل عدم المساواة تحديداً والتي تؤثر على السيدات والفتيات، فقد ازدادت استثمارات الصندوق العالمي بشكل كبير خلال السنوات السبعة الماضية، حيث يتم توجيه حوالي ٦٠ بالمائة من إجمالي استثمارات الصندوق نحو خدمة السيدات والفتيات.

إن المنهج المرن والإدارة القوية للمخاطر أمور جوهرية لدعم عملنا في الدول المعرضة لخطر مرتفع وفي البيئات التي يمثل العمل فيها تحدياً، ومن ضمن ذلك الدول أو المناطق التي تمر بحالات من انتشار المرض أو الكوارث الطبيعية أو الصراعات المسلحة أو الحوكمة الضعيفة. وتمثل البيئات التي يصعب العمل فيها ربع عبء المرض العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، وربع استثمارات الصندوق العالمي. حيث يستثمر الصندوق العالمي في ٢٤ دولة ذات خطر مرتفع جداً و ٢٠ دولة ذات خطر مرتفع؛ وقد تبيننا إجراءات صارمة للتقليل من الخطر ومراقبة وقياس التأثير في سبيل حماية استثمارتنا.

وكجزء من سياسته للاستدامة والانتقال والتمويل المشترك، يوفر الصندوق العالمي التمويل والدعم البرامجي لتحول الدول من الاعتماد على منح الصندوق العالمي إلى التمويل المحلي الكامل للبرامج الصحية. حيث سيستخدم ١٨ برنامج أمراض من ١٤ دولة طلب منحة تمويل الانتقال في فترة التوزيع ٢٠١٧-٢٠١٩. ويمثل متطلب الصندوق العالمي للتمويل المشترك وسيلة فعالة لتحفيز الاستثمارات المحلية في الصحة. وحتى تاريخه، خصصت الدول ٦ مليار دولار أميركي إضافية لبرامجها الصحية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ مقارنة بالإنفاق في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، ما يمثل زيادة بنسبة ٤١ بالمائة في التمويل المحلي للصحة.

وقد تنامي استثمار الصندوق العالمي في برامج الصحة بشكل ثابت. فحتى نهاية ديسمبر ٢٠١٦، أنفق الصندوق العالمي ٣٢,٦ مليار دولار أميركي لدعم برامج لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا. وفي انطلاقة التجديد الخامسة للصندوق العالمي في مدينة مونريال في كندا، تعهد المتبرعون بأكثر من ١٢,٩ مليار دولار أميركي للسنوات الثلاثة القادمة، مظهرين بذلك التزاماً استثنائياً بالصحة العالمية. وينفذ الصندوق العالمي توجهاً طموحاً لجمع التبرعات يتطلع إلى جمع ٥٠٠ مليون دولار أميركي إضافية قبل مؤتمر جمع التبرعات القادم في عام ٢٠١٩.

منذ بدأ الصندوق العالمي الاستثمار بقوة في المشتريات قبل أربع سنوات، باتت آلية مشتريات جمعية موسعة تغطي الآن ٦٠ بالمائة من المشتريات بدعم من الصندوق العالمي، وقد وفرت أكثر من ٦٥٠ مليون دولار أميركي. وهذه هي الأموال التي تستخدمها الدول الآن لإنقاذ المزيد من الأرواح وتحسين الأنظمة. وقد ازدادت عمليات التسليم الكاملة وفي موعدها المقرر بنسبة ٨٠ بالمائة عام ٢٠١٦ لآلية المشتريات الجمعية، ووصلت إلى المستويات التي يحققها القطاع الخاص.

ويتم الحفاظ على انخفاض النفقات التشغيلية من خلال تحكم منضبط في التكاليف، وجهود لتوفير المال، وامتثال بإطار عمل ميزانية حصرية. فكانت محصلة النفقات التشغيلية عام ٢٠١٦ بالمجموع ٢٨١ مليون دولار أميركي. ويمثل هذا المبلغ حوالي ٢ بالمائة من المنح الخاضعة للإدارة، مما يعكس درجة مرتفعة استثنائية من الكفاءة.